

المصدر : الرياض
التاريخ : 31-10-2007
العدد : 14373
الصفحات : 20
المسلسل : 152

ثول.. طموحات الحاضر ورؤى المستقبل

علي بوخمين

الملك الطموح والمفعم برؤى المستقبل يرسى تقليداً جديداً
تأسيسياً، افتتاحياً، وتحولياً، لأن الجامعة الوليدة تملك نفسها
وستخطو عندما تبصر النور دون عكازين



البترو، ومن ثم خلال المرحلة التي تلتهما والتي شهدت إشادة البنية التحتية لاستيعاب التحديث وسط شروط تميزت بضخامة الخبرة في أحيان كثيرة، وفي أحد الجوانب فإن الصعوبة كانت مركبة في مواجهة إرث مترسخ من تقاليد العيش في بيئة قاحلة وغير حاضنة للجهد أو الابتكار، بيد أن هذا الإرث ورغم ثقافته وتجزئه لم يمثل قط حقيقة من حقائق الطبيعة الأزلية، ولكنه كان وما زال عائقاً ثقيلاً ألقي بظلاله على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذه الأسباب الموضوعية وأخرى تتعلق بخصوصيات التطوير والإدارة، لم يكن التعليم واكتساب المهارات البحثية والتدريب قد حظيت بالاعتراف كأساس للتقدم، وفي وقت متقدم كانت النظرة إلى تعليم المرأة تشوبها الريبة، ولم يكن ثمة وضوح في أن مصير الشعوب يجري حسمه عند حلبة التسابق لإنتاج واكتساب المعرفة، كما أن المعرفة نفسها لم تكن قد أطنقت بقبضة صلبة على زمام التاريخ الإنساني كما تفعل اليوم، حيث يبدو العالم التخليبي المركب معرفياً وتقنياً لما بعد الذرة (مثلاً) واقعاً يقتحم الحاضر ليكنس تقاصيله مستبدلاً إياه بعالم لا نهائي الأبعاد، الأهم أن الترابط بين التعليم والاقتصاد لم يكن قد

« إن اكتساب المقدرات الإنتاجية وتنمية الاقتصاد والمجتمع يذيع أن يتوافق مع تطوير امكانيات ومرافق إنتاج المعرفة واكتساب المهارات البحثية، بل إن الأمر قد يصبح أكثر أهمية عندما نتذكر أن الأفكار والتصميمات تسبق التحرك وترسم مساراته ومعالمه، وإذا كانت البلاد تصبو إلى حضور هذا العالم فإن عليها فعلاً أن تتحقق من جدوى أنظمتها التعليمية وصواب نظرياتها في الإعداد والتأهيل، فيقدر ما يتعمق الإدراك بالضرورة القصوى لذلك، يصبح تجاوز الحتميات الطبيعية والتاريخية ممكناً، ويتأكد التوافق الحضاري بما يتجاوز المكان والزمان، وبذا يصبح على الطموحات الوطنية أن تتجه بالأمداف التعليمية كأداة لسياسات التنمية والترقي بوصفها هدفين حاسمين لسلامة البلاد وصيانة قيمها الروحية والإنسانية، عبر رؤية شديدة التمعن لمعطيات المرحلة التي تحتازها أسواق الطاقة التي يتوقف مستقبلنا بدرجة كبيرة على نجاعة استثمارنا لمواردها، وهي رؤية ستجده حتماً صوب حقل الاستثمار الأعظم في مجال التنمية البشرية والارتقاء بمقدرات الإنسان، لتوطن الثروة وتذلل الصعوبات الإنمائية والبيئية.

لقد ظلت الصعوبات التي واجهت محاولات تطوير الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة عبر إنتاجية وطنية متصاعدة، متمثلة في نقص الخبرات إلى جوانب عوامل أخرى، وهي عوامل لم يكن من السهل التغلب عليها دون حوض موجهات على رأسها توفير الاستثمارات الجسيمة وتخصيصها للتوسع في العملية التعليمية وتطوير أساسياتها، في غمرة حاجات ملحة تتعلق بتأمين مطالب لا تقبل التأجيل في السنوات التي أعقبت تدفق

الركود الفكري والتبلد، حيث لا ينبغي له أن يكون جداراً للحجب والتلوع، لكونه ماضياً يمكن استعادته إذا استعادت (دار الحكمة) وظيفتها واكتسبت ثانية قاعدة ينهض فوقها مؤثراً فاعلاً ومتفاعلاً، فما زال امرأتنا للخصائص التي طبعت تراجعتنا ومدى التأخير الذي مارسه انكماش النشاط العلمي والفكري بين هذه الخصائص حياً وناصباً، فإن النهضة ستكون ممكنة عبر استنهاض فعاليات العقول وتجديد قدرتها على إقامة علاقات التفاعل الإيجابي واستيعاب معاني المسيرة الحضارية المعاصرة، وعبر استعادة الإنسان الساعي إلى فهم العالم والاستمرار في اكتشافه ومراكمة أرصنته المعرفية في سبيل عمارة الأرض والارتقاء بنوعية الحياة.

في عمرة التحولات الحديثة في مبادئ الاقتصاد وتساعد عملية البناء، فإن وضع حجر الأساس في جامعة الملك عبد الله كان لافتاً بما حظي به من احتفاء متوهج في أوساط الناس، كان ذلك بسبب التوصيف والإيضاحات التي أحاطت به، والتي أظهرت ترابطات الدوافع الكامنة خلفه بأسئلة المستقبل الكبرى، ومدى التحولات التي تعكسها على مستوى الفكر الاستراتيجي التي تتموقع القضية التعليمية داخله كأساس مركزي لمطالب النهضة والتقدم، مما قد يجعل من الجامعة الوليدة في ثول حديثاً فريداً في

اكتسب الوضوح والتميز في أذهان المخططين الوطنيين، مما مارس إلى جانب ازدهار الأولويات على موارد محدودة تأثيراً سلبياً أثاره وبالاهداف التعليمية وسد السبيل نحو نشوء وتطوير علاقة تبادلية بين الاقتصاد والمعرفة.

لقد كان من الواضح أن ثمة خللاً متفاقماً يعيق سعي البلاد نحو تأمين مصادر متجددة للموارد، وتحقيق مستوى من الاستمرار لمعدلات النمو وتساعد وتأثيره، وبقي الكثير من الأسئلة المتعلقة بالخصائص البيئية والاجتماعية وقضايا مصرية مثل الجفاف ونزرة المياه، وأخرى متعلقة بالاقتصاد والتغيرات الاجتماعية المتولدة عن المتغيرات المفاجئة على أنماط الحياة، ظلت مثل هذه الأسئلة معقدة، مما انعكس سلباً على الاستجابات الوطنية حيالها، حيث افتقرت إلى التصويب البحثي، فكانت مرتبكة أحياناً وباهتة النتائج في أحيان أخرى، وفي كل الحالات على ما يبدو لم تحظ بالمعرفة الموضوعية المتأتمية عبر التحليل النقدي والبحث النهجي، وكان واضحاً أن تغرة ينبغي ردمها للوصول نحو معرفة موضوعية لمسائل تتعلق بنا وحدنا، حتى يصبح التطور وطنياً ومتنامياً في الحقائق الطبيعية والإنسانية المكونة لوقعتنا الجغرافي ومينتنا الإنسانية، كان على البلاد أن تجد حلولاً لخصوصيات صغيرة وكبيرة وكان عليها أن تعد نفسها لكي تفعل ذلك، من هنا فإن الوعي الريادي المبكر للملك عبد الله كان يستحضر ماضياً زاهياً ثبوتاً (دار الحكمة) مركزه، تلك الماضي الزاخر الذي احتضنته منطقة عُدت الأكثر امحاً وحطاً في صناعة العقول ومكاناً ينتهم الزمن فيه نفسه، وبقدرا ما كان تلك الماضي يقع في صميم الفكر الرائد للملك الطوح كان عزمه صلباً لأنتشاره من هاوية الأزمان السيفة التي ابتعت به بعد أن اجتاحه

وأزمان غيره، عبر الحرص على تسييجها في وجه ذهنية (الجهان) والفرمل الإداري وتحسينها داخل نظام متطور لن تنعم في ظلالة بموارد مستقلة فحسب، ولكنها أيضاً ستندفع على الكفاءات العالمية، وتستقبل الحياة بحسوية فكرية متوثبة من خلال نشاطاتها الخاصة وقنوات ارتباطها بمراكز علمية متقدمة في أنحاء العالم، حيث تستشكّل انطلاقاتها الأولية داخل مضمونها المؤسسي برعاية الملك الطموح وتعهد أرامكو أكثر الأجهزة الوطنية قرباً إلى العمل المؤسسي بإدارة خطواتها الأولى وفق صرامة منهجية وانضباطية وتين للتطورات التنظيمية، لكل ذلك وبسببه ينتظر للجامعة أن تولد مكائناً للإنجاز والابتكار، ومركزاً لإطلاق ديناميكيات العقل، قادرة بالدرجة الأولى على حماية نفسها من السقوط في هوة التعليم التقليدي الذي يقتنص العقل ويكبله، محافظة على كيانيتها الحرة وشخصها المستقل، تنتج إنساناً مشاركاً صلب الترابط بأرضه وناسه حلاً وهمياً فوق هذه المنصة الراضخة التي حطبت بها جامعة الملك عبدالله في ثول، حري بها أن تطلق عقولاً نحو فضاءات لم تخترقها عقولنا بعد، حيث ستشرق من ثول ومثيلاتها وليدات المستقبل المنشود شمس لا يبرمها ظلام، عليها أن تفعل أو تسحب معها إلى غير رجعة.

مسار التنمية البشرية والإقتصادية في بلادنا، يقود التعليم العالي بصفة خاصة إلى وظيفته الحيوية الحاسمة في أنظمة المجتمعات الحديثة وفي تاريخ الحضارات بوجه عام، إن الركود الذي يريخ على صدر عالنا العربي والإسلامي لم يشكل محزناً كافياً لبراز الصفة المصيرية الحاسمة لمسألة التعليم، ذلك رغم أن النتائج الباهرة لسياسات التعليم والتدريب والبحث وعلاقتها التبادلية بالعملية الإنتاجية، تبرز أمام أعين الناس في العالمين العربي والإسلامي وتستفز عجزهم، ولكن مراكز التعليم المؤسساتية لم تكن أحد الأهداف الرئيسة في برامج الأنظمة الرسمية والحكومات، لأن الطاقات والقدرات الكامنة في كيان مؤسسي بالمعنى التطبيقي للمصطلح، مرتبطة بمحددات شخصيته المستقلة وحجالة التفاعلي الحر، حيث يمثل غياب المؤسسة بصفتها واقعا ذاتي النمو والتطور وبنية ذات حصانة خاضعة فقط للتوجهات الجماعية، مرتبطة بالجهد الوطني وثوابته ولكن فاعلة ومتفاعلة وفق تصوراتها واجتهادها داخل الخط العام، إن هذا الغياب يبرز في مقدمة العناصر المتشايكة وراء الخلف وارتباك المقاصد الكبرى وتفكك المواقف الجماعية داخل الوطن العربي والإسلامي.

لذا فإن الملك الطموح والمقيم برؤى المستقبل يرسي تقليداً جديداً تأسيسياً، افتتاحياً، وتحولياً، لأن الجامعة الوليدة تملك نفسها وستخطو عندما تبصر النور دون عكازين، التأسيس هنا جسده فك الارتباط بين الجامعة وتعهيدات التمويل الرسمي، وترتقي الجامعة إلى مستوى الحدث الإقتتاحي في عالم لمعت قشرة التجديت على جلده ثم تلاشت، فلم يعرف بنية المؤسسة وقيمها التكوينية ولكنه خبر تماماً (الجهان) الذي اغتصبها مظهرأ فارغاً لكي يبدد زمنه